IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
JORNAL OF LANGUAGE STUDIES
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: http://jls.tu.edu.iq

Incorporating the Subordination into Arabic Grammar, an Original Study

Dr.Ahmed Jumaah Mahmood Alhiti*
University of Anbar. College Basic Education/ Haditha
E.mail: isl.ahmedj@uoanbar.edu.iq

Keywords:

- kindness
- Compatibility
- Statement
- Evidence

Article Info

Article history:
Received: 20-1-2022
Accepted: 15-2-2022
Available online

Abstract

When some grammarians distinguish between the substitution and the coordination of the statement, it was only a way of saying that there is a phenomenon called the coordination of the statement with the substitution and that obligating the substitution that it is a sign of deleting the substituted element from which is debatable though it is common among grammarians, and the poetic evidence that is inferred by the followers is only the ignorance of those who say, not to mention the lack of agreement on its narration, not to mention the fabrication of some of them, as the investigators said. Moreover, it was the muhaddiths themselves who permitted its parsing and what they employed from Qur'anic evidence as evidence; To confirm what most of them agreed on, that what is considered Coordination is expresses as a substitution and the difference between them is that the substitution is agreed upon for its existence, so why is its counterpart inserted while the substitution is present?

* **Corresponding Author**: Dr.Ahmed Jumaah**, E.Mail**: isl.ahmedj@uoanbar.edu.iq
Tel: +96477261551416 **, Affiliation**: University of Anbar -Iraq

إقحام عطف البيان في النحو العربي، دراسة تأصيلية

أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

جامعة الأنبار – كلية التربية الأساسية / حديثة

الكلمات الدالة:-

– العطف
– التوافق
– البيان
– الشواهد

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 20_1_2022

القبول: 15_2_2022

التوفر على النت

الخلاصة : إن ما فرق به بعض النحويين بين البدل وعطف البيان لم يكن سوى وسيلة للقول بأن هناك بابا اسمه عطف البيان مع البدل، وإن إلزام البدل بأنه على نية طرح المبدل منه أمر شائع لكن فيه نظرا عند النحاة، والشواهد الشعرية التي يستدل بها على التابع المستحدث فيها ما فيها من جهل القائلين فضلا عن عدم الاتفاق على روايتها، ناهيك عن اختلاق بعضها كما قال العلماء المحققون، ثم إن محدثيه أنفسهم هم من أجاز إعرابه في وجه بدلا فيها وفيما وظفوه من شواهد قرآنية استدلوا بها؛ ليؤكدوا ما اتفق عليه أغلبهم بأن ما يعرب عطف بيان يعرب بدلا، والفرق بينهما أن البدل هو المتفق على وجوده، فلم يُقحَم نظيرُه والبدل موجود؟

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

فقد أصاب الترف الفكري كل مفاصل العلم ولاسيما علوم اللغة العربية التي حصل فيها من الإقحام ما حصل، ويقف في مقدمتها في الابتلاء بهذه المصيبة النحو العربي، ومن ذلك ما يصل إلى أن يحكم عليه بأنه بدعة في النحو، وهي المتمثلة باصطلاح بعض النحويين على وضع باب أقحموه بين أبواب النحو، وذلك ما سموه بعطف البيان، وعند النظر في هذا التابع وإعرابه عطف بيان من بعضهم لا تستطيع مغادرة الفكرة التي تقول بأن الذي يَعُدُّونه عطف بيان لا يَعْدُو أن يكون بدلا، وهو حكم أسعفتني للنطق به أمور، منها: أن ثمة من النحويين من صرح بأن هذا الباب ليس معروفا عند النحويين جميعا، والأمر الآخر أن تجد الذين يعربون هذا التابع عطف بيان يذكرون له خيارا آخر لإعرابه مساويا للإعراب الأول في القوة والدرجة وهو البدل، بل إن الأذهان لتنصرف إلى البدلية بمجرد التوجه لإعراب الشاهد أو المثل؛ فعقدت العزم على بحث ذلك قاصدا تيسير النحو لا تعسيره بكثرة الأبواب والمسائل الافتراضية التي أنتجها الفكر

المنطقي الذي له ماله وعليه ما عليه، وسرعان ما وجدت بغيتي؛ إذ وجدت أقوالا كثيرة للنحويين استعنت بها ومهدت طريق البحث أمامي، إلا أنني كنت مضطرا إلى الوقوف مع بعضهم عند أفكار وضعوها على وفق ما رأوه من وجهات نظر بنوها هم لتكون فوارق بين البدل وعطف البيان، وبالاتكاء عليها حكموا بوجود عطف البيان بوصفه بابا مستقلًا وتابعا خامسا من التوابع، وأحسب أني استطعت المجيء بما يزيل هذه الفوارق؛ ذاك أن النحويين هم من أعانني ويسر الأمر علي عندما وقفوا عندها وبينوا عدم جدواها لتكون سببا للقول والحكم بوجود هذا الباب، ولهذا اقتضت ضرورة عملي أن يكون تناولي للموضوع في مبحثين، وقفت في الأول منهما على عرض هذه الفوارق وبيان رأي النحاة فيها، وأما المبحث الثاني فقد كان لبحث الشواهد والأمثلة التي عولوا عليها لإثبات زعمهم بوجود باب جديد في النحو العربي، وبعد ما عرض في المبحثين أوردت خاتمة ذكرت فيها النتائج التي توصل البحث إليها، وفحوى هذه النتائج: أنْ ليس ثمة وجود لعطف البيان في النحو، وإنما هو البدل بعينه. وهذا ما أردته من التصدي لهذا البحث والله من وراء القصد.

توطئة:

العطف لغة:– كما في اللسان من عَطَفَ يَعْطِفُ عَطْفاً ؛ انصرف ورجل عطف عليه يَعْطِفُ يرجع عليه بما يكره أوْ لَهُ بما يريد ، وعَطَّفَهُ فَتَعَطَّفَ ؛ حناه وأماله إليه[1]، وهو في النحو قسمان، عطف النسق، وعطف البيان، وعطف النسق هو الذي لا خلاف في كونه تابعا من التوابع المتفق عليها وعلى كونه بابا مستقلا من أبواب النحو العربي، وثمة نوع آخر ذكره بعض النحويين وهو عطف البيان، ولهم في تعريفه كلام يمكن إيجازه بأنه: هو اسم جامد (معرفة أو نكرة) تابع غير صفة جارٍ مجرى الترجمة إذا كشف عن الكنية لقيامه بالشهرةِ دونها، وهو يوضح متبوعه وينزل منه منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها، وهو يتعلق بالاسم تعلق الصفة إعرابا وإفرادا وتثنية وجمعا، ويكون في الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الأفعال كالكنى والأعلام[2].

ومن خصائصه عند القائلين به أنه لا يأتي جملة كغيره من التوابع الأخرى، ولا يأتي تابعا لجملة أخرى، كما اتفق أغلبهم على أن عطف البيان لا يأتي من المضمر ولا يكون مضمراً. وفي موافقة التابع لمتبوعه في قضية التنكير والتعريف فيه انقسم القائلون به ثلاث طوائف، الطائفة الأولى: خصت عطف البيان بالمعارف فقط، والطائفة الثانية شمل النكرات بعطف البيان وجوز مجيء النكرة عطف بيان من النكرة، أما الطائفة الثالثة فقد جوزت مجيء عطف المعرفة من النكرة.[3] وتكلم النحاة على توافق هذا التابع مع اثنين من التوابع الأخرى، وهما النعت والبدل، ولأنه لا يكون إلا جامدا كما قيل انفصل عن النعت وإن شابهه في كونه يبين متبوعه كما يقول

المثبتون لـه، وبقـي اشـتراكه مـع البـدل الـذي يصـعب فصـله عنـه، وهـذا مـا سيعرضـه المبحثـان القادمان إن شاء الله تعالى.[4]

المبحث الأول: التوافق والاختلاف بين البدل وعطف البيان

وتأتي أهمية هذا المبحث مما بين البدل وعطف البيان من شدة تقارب، إذ لم يكن ثمة فرق عند النحويين أو عند كثير منهم بين عطف البيان والبدل، بل لم يكن هناك ما يسمى بعطف البيان عند أغلبهم؛ فابن برهان يقول: واعلم أن عطف البيان لا يعرفه كثير من النحويين وإنما ذكره سيبويه عارضًا في مواضع[5]، ويشير السيوطي إلى صحة ذلك ويذكر أن الأعلم قال (في شرح الجمل): هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون[6]، ويقول الرضي: لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البدل[7]، ويقول أيضا: والذي أرى أن عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو: يا عالمُ زيدُ، ويا ذا المال بكرُ، بالضم فيهما.[8] وهذا الأمر هو نفسه الذي جعل أغلب النحويين يقولون: إن ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلًا، ومنهم أبو حيان الذي يقول: وما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلًا ولا ينعكس؛ إذ البدل ليس مشروطًا فيه التعريف ولا التنكير ولا المطابقة في إفراد وتثنية وجمع.[9] والذي يمحص النظر في هذه الأقوال سيجد حقيقة مفادها إقحام عطف البيان بوصفه موضوعًا مستقلًا وبابًا من أبواب النحو اجتهادًا من بعض النحويين، وسعيًا لتفسير شواهد استعصت على كثير منهم؛ إذ تعمدوا عدها عطف بيان، ولا سيما أن بعض النحويين باتوا يقررون في إعراب توابع هي في الأصل بدل إذا بهم يعربونها عطف بيان تأييدًا لآراء من تأثروا بهم من السابقين لهم. لهذا سأعرض أقوال من يرى فروقا بين البدل وعطف البيان ، وهم من كان تفريقهم ناتجا عن أمور تمثلت في شواهد شعرية وأمثلة وشواهد نثرية رأوا أنها عطف بيان، وقد كان ابن هشام أكثر النحويين اهتمامًا بهذه المسألة؛ إذ خصص لها مبحثًا في المغني سماه (ما افترق فيه عطف البيان والبدل) فقال: وذلك في ثمانية أمور[10]:

أحدها: أن العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر لأنه في الجوامد نظير النعت بالمشتق.

وهذا الفرق لا يعتد به مادام النحاة قد نصوا على أن كل عطف بيان يعرب بدلا[11]، بل إن الزمخشري أعرب (أن اعبدوا الله) في قوله تعالى ((**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ**))[12] عطف بيان من الضمير في (به)، وبهذا ينقض سبب التفريق بينهما.[13]

الثاني: أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره. وهذه قضية خرجنا منها لأن الزمخشري أجاز التخالف في عطف البيان معتمدًا على تحقق المعنى المراد؛[14] وذلك في إعرابه

(مقام) من قوله تعالى: ((**فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا**))،[15] وعطف البيان هو البدل كما ذكر وليس ثمة داع لإيجاد سبب للتفريق بينه وبين البدل.

الثالث: أنه لا يكون جملة بخلاف البدل. وهذا ما لم يقبل به الزمخشري، فهو أعرب: (كان آمنا) من القول الكريم المذكور في الفرق الثاني عطف بيان، وأجاب عن جواز ذلك بما يجعلها والبدل شيئا واحدا، فقال: " أجزت ذلك من حيث المعنى، لأن قوله: (ومن دخله كان آمنا) دل على أمن داخله، فكأنه قيل: فيه آيات بينات: مقام إبراهيم، وأمن داخله."[16]

الرابع: أنه لا يكون تابعًا لجملة بخلاف البدل. وهذا الفرق ينتقض عند التسليم بأنه والبدل شيء واحد كما تقرر في الفوارق الثلاثة

الخامس: أنه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل بخلاف البدل. وهو فرق عرف نقضه في الفرقين الثالث والرابع

السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول ويجوز ذلك في البدل. ولم يرد البدل بلفظ واحد وإلا أعرب توكيدا لفظيا. فهل يعربون(زيد) الثانية من قولنا: (جاء زيد زيد) بدلا، أليس هو توكيدا لفظيا؟

السابع: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل، وهو وصف أشيع عن البدل، وعند البحث عن ذلك وجدت النحاة لهم وقفات مع هذا الشائع؛ إذ لم أجد في ذلك اتفاقا، فالمبرد ينص على خلاف ما شاع، فيقول: "ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيد مررت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تعتد بالهاء ، فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله – كان خَلْفا ، لأنك جعلت زيدا ابتداء، ولم ترد إليه شيئاً، فالمُبدل منه مثبت في الكلام"[17].

والرضي يقول: " قالوا إن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المبيِّن فيكون المقصود هو الأول والجواب: إننا لا نسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا الغلط، فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر وإنما قلت ذلك لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا لذكره من فائدة صونًا لكلام الفصحاء عن اللغو وهي في بدل الكل كون الأول أشهر والثاني مشتمل على صفة نحو: بزيد رجل صالح أو العكس نحو: برجل صالح زيد أو كون أولهما متصفا بصفة والثاني أشهر، نحو: بالعالم زيد، وبرجل صالح زيد، وقد يكون الثاني لمجرّد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في الأول فائدة "[18]. وفي عدم نية طرح المبدل منه وإحلال البدل محله دائما يذكر الشيخ أبو سعيد علي بن مسعود الفرخان[19] في كتابه المستوفي في النحو أن الإبدال أوجه من تقدير ضمير ليكون مبتدأ عن زيد في نحو قولك: (نعم الرجل زيد)، ويوضح رأيه بقوله:" فإن قيل إن المبدل منه في حكم الساقط، ... فيكون كأنه نعم زيد، وهذا لا يجوز؛ إذ لفظة زيد إنما تدل ها هنا على معنى خاص، وإذا خلا الكلام من المعنى الكلي الذي فيه وبحسبه

وقعت المزية لم يفد، وأيضا زيد جزئي، والرجل كلي، فكيف يبدل أحدهما من الاخر؟ فالجواب: اما عن الأول: فبأن يقال: إن المبدل منه وإن كان في حكم الساقط فإنه قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه إذا ولي العامل، فإنهم قد حملوا (آتيك أنت) على البدل، ولو قلت: (أنت) لم يجز؛ فعلى هذا يجوز نعم الرجل زيد على البدل، وإن كان لا يجوز: نعم زيد"[20] وإن كان ابن الفرخان لم يصرح بعدم جواز طرح المبدل منه هنا فإنه في موضع آخر منع نية طرحه، حيث يقول عن المبدل منه: " ومنه ما لا يكون مستغنًى عنه على الإطلاق، وإن كان يجري مجرى المستغنى عنه؛ فلا يكون العامل فيه معادا ولا في حكم المعاد، مثاله في بدل المطابقة قوله تعالى: ((اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ))[21]، ألا ترى أنك لو قدرت (الله لا إله إلا الحيُّ) لبقي الكلام عاريا من الضمير العائد إلى الله بدل التبعيض ومنه: قول الشاعر[22]:

وكأنه لَهِقُ السراةِ كأنه ما حاجبيهِ مُعَيَّنٌ بسوادِ

ولو قلت: كأنه حاجبيه معين بسواد لم يستقم."[23] وهو هنا يشبه جملا بثور الوحش لسرعة عدوه، فكأن هذا الجمل ثور لهق السراة، وكأن هذا الثور حاجباه معينان بسواد، وتكون (ما) زائدة، و(حاجبيه) بدل من الضمير في (كأنه) [24]، ومن عدم الاستغناء عن المبدل منه قوله:

إن السيوفَ غدوَّها ورواحَها ... تركت هوازنَ مثلَ قرنِ الأعضب

فجعل الخبر في البيت عن المبدل (السيوف)، دون البدل (غدوها)، في رأي من يعربه بدلا[25]؛ لأن ثمة من يعرب (غدوها): منصوبا على الظرف[26].

وابن يعيش يبين معنى أن يكون على نية طرح المبدل منه، وأنه ليس المقصود الاستغناء عنه، فيقول" وقول النحويّين: إنّه في حكمِ تَنْحِيَةِ الأوّل الذي هو المبدلُ منه ووَضْعِ البدل مكانَه، ليس ذلك على معنَى إلغائه، وإزالةِ فائدته، بل على معنى أنّ البدل قائمٌ بنفسه، وأنّه معتمَدُ الحديث، وليس مُبيّنًا للمبدَل منه كتَبْيينِ النعت الذي هو من تمام المنعوت. والدليلُ على أنّ المبدل منه ليس بمُلْغىً، ولا مطّرَحًا، أنّك تقول: (زيدٌ رأيتُ أباه عمرًا)، فتجعل (عمرًا) بدلًا من (أباه). فلو كان المبدلُ مطّرحًا، لكان تقديرُ الكلام: (زيد رأيتُ عمرًا)، فتبقى الجملةُ التي هي خبرٌ بلا عائدٍ، وذلك ممتنِعٌ."[27] وقال الفخر الرازي كما نقل عنه الأزهري "وهذا الاستثناء المبني على أن المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر، ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مُهدرًا بالكلية لأنه قد يحتاج فيه لغرض آخر كقولك: زيد غلام رجل صالح فلو ذهبت تهدر الأول لم يصحَّ الكلام."[28] ، وكرر الصبان عبارة ابن هشام للرد على الشائع في البدل، فقال: ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر[29]، ومن هذه الأقوال جميعًا يمكن عد البدل وعطف البيان متفقين في هذا الأمر الذي جعله ابن هشام فرقًا بينهما هنا، وهو نفسه في شرحه للشذور لم يجزم بأن المبدل على نية طرح المبدل منه، و قد يلزم ذكرهما معا.[30]

الثامن: إنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل. والرد على هذا أن البدل في التقدير من جملة أخرى بل على نية تكرار العامل نفسه بعد أن اشترك هو والمبدل منه بالحركة، ولهذا قالوا في (يا عبدالله محمد): إن (محمد) يجوز بناؤه على نية إعمال (يا) فيه ويجوز نصبه ابدالا من لفظ عبدالله[31]

ومن **الموافقات التي بين عطف البيان والبدل:** ما ذكره ابن برهان من اتفاق النحويين على أن كلا منهما جوهر، فقال: صار البدل يجامع عطف البيان من طريق اللفظ لأنه جوهر، والجوهر عند النحويين ما كان غير مشتق من الأسماء.[32].

لكن ابن برهان عاد وفرق بينهما بقوله: وإن قلت هلّا جعلت هذا الفصل من التوابع بدلًا قلنا: إن الصفة يبنى لها الكلام على ذكر بيان متصل من الموصوف وليس في تقدير كلام مستأنف وكذلك منزلة عطف البيان، فإذا قلت: قام هذا زيد وبنيت الكلام على ذكر زيد ولم تجعله منقطعًا من (هذا). فهو عطف بيان وإن جعلته مستأنفًا وكأنك قلت: قام هذا، قام زيد، فهو بدل[33].

وهذا التفريق يمكن الرد عليه بأن في قولنا: (قام هذا) كلاما يحسن السكوت عليه، ولا سيما أن الفاعل اسم إشارة والمشار إليه ظاهر ليست به حاجة إلى التبيين، وفي قولنا: (زيد) استئناف معوض عن قولنا: (هذا)، فالأولى أن يكون زيد بدلًا.

وقد زاد أبو حيان[34] هذه الفروق فجعلها عشرة وهي تشبه إلى حد ما وجوه الفروق التي ذكرها صاحب المغني، فليست بنا حاجة إلى تكرارها.

المبحث الثاني الشواهد والأمثلة التي اعتمدها النحاة للقول بوجود عطف البيان:

ومما حمل بعض النحويين إلى القول بوجود عطف البيان شواهد قرآنية وشعرية أعربوها عطف بيان، فضلا عن شواهد نثرية وأمثلة افترضوها، ومن هذه الشواهد التي نجدها في كتب النحويين يتقوون فيها لإثبات هذا المصطلح ما يأتي:

أولا: الشواهد: وتنقسم على قسمين:

أ_ الشواهد القرآنية

1_ قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**﴾.[35]

وقد استشهد بهذه الآية ابن مالك مجوزًا مجيء النكرة عطف بيان من النكرة مع أنه نقل عن أبي علي الفارسي جواز إعرابها بدلا في كتاب التذكرة [36]

ويكفينا في رد هذا الشاهد ما رآه الرازي وأبو حيان حيث يقول: الأولى في (طعام) الأولى أن يعرب بدلًا[37].وبهذا يسقط الاحتجاج به؛ كون ما جاز أن يعرب بدلا ليس به حاجة إلى أن يعرب

عطف بيان؛ ثم إن البدل متفق على وجوده بين النحاة. فضلا عن أن النحويين البصريين منعوا مجيء عطف البيان نكرة من نكرة كما مر بنا في المبحث الأول.

2_ قوله تعالى: ﴿**وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ**﴾[38]

ومن الذين أعربوا (صديد) عطف بيان الزمخشري[39]، وهو ما فسح المجال لابن مالك للاستشهاد بها على مجيء عطف البيان نكرة من النكرة، ابن مالك كما في شرح الكافية الشافية[40] وقد ضعف السمين الحلبي[41] إعراب الزمخشري، وقال: هذا لا يستقيم على رأي البصريين الذين لا يجرون عطف البيان في النكرات، كما رد على من أعربه نعتا لـ(ماء)؛ لكون صديد جامدا والنعت مشتق، فـ(صديد) عنده: بدل من (ماء) لاستقامة المعنى بالبدلية؛ إذ عند رفع كلمة (ماء) وإحلال صديد محلها يبقى المعنى مستقيما.

3_ قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى**﴾[42]

وهي آية حاكاها قول ابن مالك مستشهدًا بها على جواز مجيء عطف البيان من النكرات والمعارف على السواء، حيث يقول في كافيته الشافية:

فاجعلهما في العرفِ والنُّكرِ سَوَا نحو: (ذكرت الله في الوادي طوى)[43]. ،

ويكفي في رد إعرابها عطف بيان أن أبا البقاء العكبري وغيره[44] يعربونها : بدلا، وهو اسم علم للوادي. وثمة من أخرج (طوى) عن التبعية ولم يعدها اسما للوادي؛ فأعربها مفعولا مطلقا، وينقل ذلك ابن عاشور الذي يقول:" وقيل [45]: هو بمعنى المقدس تقديسين ، لأن الطي هو جعل الثوب على شقين، ويجيء على هذا الوجه أن تجعل التثنية كناية عن التكرير والتضعيف مثل :{ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ }[46] فالمعنى : المقدّس تقديساً شديداً . فاسم المصدر مفعول مطلق مبيّن للعدد ، أي المقدّس تقديساً مضاعفاً"[47] وكونه ليس اسما للوادي كما ذكر ينص عليه الماوري بقوله:" وَفِي ﴿طُوًى﴾ خَمْسَةُ تَأْوِيلاتٍ: أَحَدُها: أَنَّهُ اسْمٌ مِن طُوًى؛ لِأَنَّهُ مَرَّ بِوادِيها لَيْلًا فَطَواهُ، قالَهُ ابْنُ عَبّاسٍ.

الثّانِي: سُمِّيَ طُوًى لِأَنَّ اللَّهَ تَعالى ناداهُ مَرَّتَيْنِ.

وَطُوًى في كَلامِهِمْ بِمَعْنى مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ الثّانِيَةَ إذا أعْقَبَتْها الأُولى صارَتْ كالمَطْوِيَّةِ عَلَيْها.

الثّالِثُ: بَلْ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الوادِيَ قُدِّسَ مَرَّتَيْنِ، قالَهُ الحَسَنُ.

الرّابِعُ: أنَّ مَعْنى طُوًى: طَأِ الوادِي بِقَدَمِكَ، قالَهُ مُجاهِدٌ.

الخامِسُ: أنَّهُ الِاسْمُ لِلْوادِي قَدِيمًا، قالَهُ ابْنُ زَيْدٍ: فَخَلَعَ مُوسى نَعْلَيْهِ ورَمى بِهِما وراءَ الوادِي"[48].

ويجزم مكي بن أبي طالب بأنه بدل مع ما يذكر من أوجه لمعانيه، فيقول" قَوْله {طوى} من ترك تنوينه فعِلَّتُه أَنه معدول كعمر وَهُوَ معرفَة، وَقيل: هُوَ مؤنث اسْم للبقعة وَهُوَ معرفَة وَمن نَونَّهُ جعله اسْما للمكان غير معدول كصُرَدٍ، وَهُوَ بدل من الْوَادي فِي الْوَجْهَيْنِ"[49]

4_ قوله تعالى: ﴿**تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ**﴾[50]

وقد استشهد بهذه الآية عدد من النحاة متابعين بذلك مذهب الكوفيين المجوز لمجيء النكرة عطف بيان من النكرة، وقد ذكر أبو حيان[51]: أن الكوفيين وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري[52] إلى أن تكون النكرة تابعًا لنكرة، واختاره ابن عصفور[53]، وابن مالك[54]، ومثل بعضهم بقوله: (من شجرة مباركة زيتونة).. وقد ردهم أبو البقاء العكبري وأبو حيان فأعربا (زيتونة) بدلا من (شجرة)[55].

ب _ الشواهد الشعرية:

1_ إنِّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَاْ نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَاً

وهذا الشاهد وردت فيه كلمة (نصر) الثانية مرفوعة ومنصوبة، وقال الجرمي: النصر: العطية، فيريد يا نصر عطية عطية[56]. وقد ذكر ابن يعيش[57] أن البيت قد أنشد على ثلاثة أوجه، الوجه الأول: يا نصر نصرُ نصرا. ويا نصر نصرٌ نصرا، ويا نصر نصرا نصرا، تجري منصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل اللبيب، ونصرٌ هذا: نصر حاجب نصر بن سيار، وكان حجب رؤبة ومنعه من الدخول وهو من شواهد النحويين في الفرق بين عطف البيان والبدل على الرغم من أن ابن يعيش استشهد به بوصفه موضع اتفاق بينهما حيث يقول عن عطف البيان: " لفظه لفظ الأول على جهة التأكيد كما كان في البدل كذلك كقولك: يا زيدُ زيدٌ زيدًا كما تقول يا زيدُ زيدُ وعلى ذلك قول رؤبة[58] : (إني وأسطار سطرن ...)."[59]

وللنحاة وقفات وخلافات إعرابية مع (نصر) الثانية والثالثة؛ وذلك مما تحتمله الكلمتان من أوجه إعرابية بحسب الروايات والاحتمالات بحسب تأثير العوامل عليها، وكما يأتي:

أولا: الأوجه التي اتفق فيها (نصر) الثاني مع (نصر) الثالث في الإعراب:

أ- إعراب (نصر) الثاني و(نصر) الثالث عطف بيان مرفوعين إتباعا للفظ (نصر) الأول:

أي: أتبعوهما لفظ (نصر) الأول المبني على الضم؛ فجيء بهما مرفوعين منونين؛ لرواية جيء بهما فيها مرفوعين، وقد قال بهذا جماعة من النحويين ومنهم: سيبويه[60]، وابن عصفور في أحد قوليه[61]، ومثله ابن يسعون[62] الذي يرى ذلك في أحد قوليه أيضًا، وهو مذهب ابن الدهان في الغرة أيضا[63] وقد وافقهم أبو حيان[64]، والأعلم الشنتمري[65]، وابن جني[66]، وابن هشام[67]،

ب- إعراب (نصر) الثاني والثالث منصوبين عطف بيان على محل (نصر) الأول:

وهذا الوجه جاز عندهم كون (نصر) الأول منادى ومحله النصب وإن كان مبنيا، فأعربوا الثاني والثالث عطف بيان منصوبين عطفا على محل(نصر) الأول في الرواية التي ذكرا فيها منصوبين، وممن أجاز فيه ذلك: سيبويه.[68]، وأبو حيان في أحد أقواله[69]، والرضي في أحد أقواله كذلك[70]، وابن الدهان[71] وابن يسعون[72]، والأعلم،[73]

ج : إعراب (نصر) الثاني والثالث توكيدا لفظيا للفظ ومحل (نصر) الثالث:

وهو ما ذهب إليه بعض النحويين؛ فأعربوهما توكيدا لفظيا سواء أكانا منصوبين أم مرفوعين، ومنهم: ابن مالك[74]، وابن الطَّرّاوة والسخاوي وابن معط[75]، ومعهم الرضي[76] أيضا.

د- إعراب (نصر) الثاني والثالث منصوبين على المصدر:

وهو الوجه الذي مفاده أن النصرين عند اعتماد رواية النصب فيهما يجوز أن يكونا منصوبين على المصدر، كأنه قال:(عونًا)، ومن هؤلاء النحويين: الأصمعي[77] الذي قال: النصر: المعونة، وإلى مثله ذهب الرضي[78]، وابن مالك[79]، وبدر الدين ابن الناظم[80]الذي رأى جواز كونهما مصدرين دعائيِّين ك(سقيا) و(رعيا)، وقد ذُكر في الخزانة[81] أن نصرًا الموصلي أحد شراح شواهد التفسير، والمعنى: انصرني نصرًا

هـ- إعراب (نصر) الثاني والثالث منصوبين على الإغراء أو التحذير:

وهذا الوجه ذهب إليه بعض النحويين عند أخذهم برواية مجيء الثاني والثالث منصوبين؛ فحكموا بنصبهما على الإغراء أو الذم، ومن الذين رأوا ذلك فيهما: الجرمي، والمازني[82]، ومعهما الأعلم حيث يقول: قال أبو عبيدة[83]، نصر الأول هو: نصر بن سيار ونصر الثاني حاجبه؛ فأعرب به أي: عليك نصرًا.[84]، ويجوز نصبهما على الذم.

ثانيا: ما انفرد به (نصر) الثاني من أوجه إعرابية:

رأى بعض النحويين وجهين في إعراب (نصر) الثاني، ولم تذكرا في (نصر) الثالث، وهما كما يأتي:

أ- إعراب (نصر) الثاني مجرورا بالإضافة:

وهو إعراب ورد بحسب رواية لهذا البيت بجر (نصر) الثاني، أو باحتمال رأوه، وهذا ما ذكره الرضي بقوله: " أن ينصب الأول ويجر الثاني بالإضافة على أن يكون المضاف إليه جنسًا، كما تقول: طلحة الخير وحاتم الجود."[85]

ب- : إعراب (نصر) الثاني بدلا:

أعربه بعض النحويين بدلا سواء أكان مضموما أم منصوبا مراعاة للفظ الأول أو محله، وقد ذهبوا إلى ما رأوا لأنهم لا يمنعون إعراب ما قيل عنه إنه عطف بيان بدلا ومن هؤلاء: المبرد[86] ، وابن عصفور[87]، والرضي[88]، وأبو حيان[89]، وابن الدهان[90] وابن يسعون[91] .

وبعد عرض هذه هي الأوجه التي رآها النحويون في استشهادهم بهذا البيت أرى حملها على التوكيد اللفظي كما ذهب جماعة منهم، وهو أقرب الأوجه وأولاها، وهي ليست عطف بيان كما رأى بعض النحويين مستشهدين بهذا البيت، لسبب أورده ابن هشام[92]، وهو أن (نصر) الثاني و(نصر) الثالث لفظهما واحد مع لفظ الأول، وابن هشام يورد شرطا في عطف البيان مع أنه

ممن يقول بوجوده، فيقول: إنه _ أي: عطف البيان _ لا يكون بلفظ الأول؛ لذلك استشكل على ابن الطّرّاوة إعراب (نصر) الثاني والثالث عطف بيان كما ذكر ذلك ابن هشام بقوله: " واستشكل ابن الطّرّاوة ذلك: لأن الشيء لا يبين نفسه، قال إنما هذا من باب التوكيد اللفظي"[93] وهذا ما رآه الرضي[94] بقوله عن (نصر) الثاني: والثاني في الذي نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد، ، وإن منع ذلك أبو حيان في الثاني وجوزه في الثالث حيث يقول: " لا يجوز أن يكون (نصر) الثاني توكيدًا لفظيًا قيل: الثالث منه "[95].

ونسبة هذا البيت مع الأبيات التي وافقته في قافيتها في الديوان[96] تحوم حولها شكوك، ومنها أن هذا البيت قد لا يكون لرؤبة؛ وممن ينفي نسبته إليه الصاغاني[97] الذي ينفل عنه صاحب الخزانة أنه رد على سيبويه في أن هذا الشاهد ليس لرؤبة ولم يبين قائله[98]، ويؤيد قول الصاغاني ما أورده ابن هشام[99] في أحد أقواله؛ إذ نسب هذا البيت إلى ذي الرمة، فلم يقو هذا الشاهد ليكون حجة للنحويين على وجود عطف البيان، ثم إنه ليس إلا بيتًا صنعه بعضهم كي يؤكدوا آراءهم في إقحام هذا الباب في النحو العربي، وإننا بعدما رأينا من الاختلاف الحاصل في رواياته ونسبته علمنا أنه لا تقوم الحجة به على شيء، وحمله على التوكيد اللفظي هو الراجح تماشيًا مع ما يقبله الذوق النحوي السليم، ويؤيد ما ذهبت إليه الكلام الذي اعترض به بعض النحويين، فأبو عبيدة اعترض على هذه الرواية التي أوردنا فيها أن البيت فيه (نصران)، فقال عن نصر الثالثة: هذا تصحيف، إنما قاله النصر ابن سيار.[100] وقال عبد السلام محمد هارون: وقد فهم سيبويه أن (نصرا) الثانية بيان على الأول، لكن قال أبو عبيدة: نصر منادي ابن سيار أمير خراسان، ونصر الثاني حاجبه[101]، ومما يؤكد هذين القولين قول الزجاج الذي ذكر فيه أن (نصرا) الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة،[102] يعني لقائل (يانضرُ) فلا حجة إذن لمن يريد الاحتجاج بهذا البيت على وجود عطف البيان في النحو بعد كل ما ذكر عن البيت ولفظه ونسبته.

2_ أنا ابن التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقوعَا

هذا البيت: للمرار بفتح الميم وتشديد الراء هو ابن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة من فقعس وقيل من أسد[103]،.وإنما امتنع عندهم كونه بدلا لامتناع قولنا: (أنا الضارب الرجل زيد)، وابن الحاجب يقول: إن هذا المنع جاء ممن يسلم بامتناع قولنا: الضارب زيد[104]. ومما يمنع كونه بدلًا عندهم أيضًا أن البدل على نية طرح المبدل منه وإقامة البدل مقامه، ويكفينا في رد المنع الأول المبرد[105]، ومثله الفراء والفارسي فهم جميعا ممن لم يجدوا ضيرًا في جعله بدلًا، مع أن إعرابه بدلا مخالف لرأي الفراء الفارسي كما يقول ابن عقيل[106]. وعلى هذا فإن قولنا السالف الذكر ليس فيه حرج عندهم؛ إذ يصح عندهما إضافة اسم العلم المجرد إلى ما هو محلى بالألف واللام، ومما يفرق النحويون به بين عطف البيان والبدل كما ذكرت سابقا: قولهم: إن البدل على نية

تكرار العامل؛ فيلزم أن يكون التقدير: (أنا ابن التارك بشرٍ)، وهذا تعبير غير جائز.[107] وما ذهب إليه المجيزون يوقف هذا المنع الذي قرروه، وليس ذلك يعني أننا بنينا قولنا على هذا الخلاف؛ إذ لم تكن مهمتنا هنا البحث عن أقوال وتفسيرات للشواهد نتكئ عليها، بل هو الذي تميل إليه النفس، ومقرر عند كثير من أهل الصنعة، وهو أن عطف البيان هو البدل وليست بنا حاجة إلى مصطلحات نكررها وهي تعني شيئًا واحدًا. ومما يؤيد ما نميل إليه أن المبرد قد أنكر رواية الجر، فقال: لا يجوز في بشر إلا النصب بناءً على أنه بدل، والبدل يجب قيامه مقام المتبوع[108]، وفسر البغدادي قول المبرد بقوله: " على أنّه عند المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام إلاّ ما يمكن وقوعه موقع متبوعه: ف(بشر) عنده منصوب لا غير للحمل على محلّ البكريّ".[109] وهذا دليل آخر على أن (بشرًا) بدل لا عطف بيان. ثم إن صاحب الخزانة يذكر جواز سيبويه إعراب (بشر) بدلا وإن ورد مجرورا، ويورد ذلك بقوله: " أنشده سيبويه بجرّ " بشر " على أنّه بدل أو عطف بيان للفظ البكريّ وإن لم يكن في بشر الألف واللام. وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف، ولأنّه تابع، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع."[110]

أما المانع الثاني الذي يردده النحويون أن البدل على نية طرح المبدل منه، وإقامة البدل مقامه فيمكن الرد عليه فنقول: إن ما تم عرضه في المبحث الأول في الفارق السابع الذي تم الوقوف عنده في مواطن التفريق بين البدل وعطف البيان أظهر أن هذا الذي يضعه النحاة سببا للقول بوجود عطف البيان ليس شرطًا؛ إذ ليس في البدلية شرط أن ينوى دائما طرح المبدل وإقامة البدل مقامه، وليس ذلك من أسباب تسميته بدلًا، فإن هناك من البدل ما يمتنع فيه طرح المبدل منه، وهذا أمر قرره كثير من النحويين كما تم تفصيله في محله، ومنهم سيبويه والمبرد وغيرهما وليس هذا من ادعائي.[111]

3_ أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلا أُعيذُكما باللهِ أنْ تُحْدِثا حربًا

البيت لطالب بن أبي طالب من قصيدة يمدح بها النبي (صلى الله عليه وسلم)[112]، واحتجاجهم واستشهادهم به جاء في إعرابهم (عبد شمس)؛ فإنه عطف بيان عن أخوينا، وليس ببدل؛ لأن أحد المتعاطفين مفرد وهما منصوبان والبدل المجموع لأحدهما فلا يمكن تقدير حرف النداء.[113]

فنقول: ما الذي يمنع كون (نوفلا) معطوفة على لفظ عبد شمس بوصفه بدل بعض من كل منصوبا، وماالذي يختلف به هذا الشاهد عن قولنا: أكلت الرغيف نصفه، فقد صرحنا بأكل الرغيف ثم استثنينا بأننا أكلنا نصفه، فالذي أراه أن (نوفلًا) معطوف على عبد شمس الذي انتصب لكونه بدلا منصوبا من (أخوينا) البدل، وهو جائز في العربية كما هو معلوم، هذا إذا لم نعمل برواية أخرى للبيت نفسه ذكرها العيني حيث يقول: وقال النبلي[114]، برفعهما على إضمار مبتدأ؛ فيسقط الاحتجاج به.[115]

ثانيا: الأمثلة النحوية:

وعندما ضاقت ببعض النحويين السبل التجأوا إلى أمثلة هي في حد ذاتها مختلقة غريبة؛ سعيًا منهم إلى إثبات آراء رأوها وتمسكوا بها، ومنها:

أ- ما ذكره ابن بَرهان مفرقا بين عطف والبدل وهو: يا هذا زيدٌ[116]،.قال سيبويه: زعم بعض العرب أن: (يا هذا زيدٌ) كثير في كلام طيئ[117]. فإن كان هذا الزعم صحيحًا، فلِمَ لَمْ يكن هناك شاهد شعري واحد يؤيد هذا المثال، ولا سيما أن قبيلة طيئ معروفة بشعرائها الكبار الذين لهم مكانتهم بالاستشهاد اللغوي، فالذي يبدو أن هذا المثال مقحم ولاسيما أن عطف البيان نفسه تابع فينبغي نصب (زيد) لكونه تابعا لـ(هذا) المنادى، وإن تعاملوا معه على نية تكرار العامل فالبدل أولى بذلك، وتنوين العلم المنادى ورد وإن كان اضطرارا كما في قوله:[118]

سلامَ اللهِ يامطرٌ عليها وليس عليك يامطرٌ السلام.

ب-وثمة مثال آخر ذكره ابن يعيش في قوله: " تبين الفرق بينهما بيانًا شافيًا في موضعين أحدهما النداء نحو قولك: يا أخانا زيدًا"[119]، وهذا المثال يمكن رده بما أورده سيبويه عن قوم يقولون: يا أخانا زيدُ، وأضاف: أن يونس زعم أن أبا عمر كان يقوله وهو قول أهل المدينة، قال هذا بمنزلة قولنا: يا زيدُ كما كان قوله: يا زيد أخانا بمنزلة: يا أخانا، فيحمل وصف المضاف إذا كان مفـردًا بمنزلته إذا كان منادى[120]، فضلا عن أن زيدا إن عد بدلا من (أخانا) فلا مانع من إبداله من لفظه، فيكون منصوبا لا مبنيا، وهذا فيه متسع في التوابع كلها

ج- وهو مثال ضمنه ابن مالك في ألفيته، فقال:[121]

وصالحًا لبدَليةٍ يُرى في غيرِ نحوِ (يا غلامُ يعمرا)

وقد ذكر ابن عقيل في شرحه هذا القول: " يتعين أن يكون " يعمرا " عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلا، لان البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء " يعمرا " على الضم، لأنه لو لفظ بـ " يا " معه لكان كذلك" [122] ونرد على هذا المثال فنقول: إذا كان من شروط عطف البيان أن تتساوى مرتبة المبيِّن والمبيَّن تعريفًا وتنكيرًا، إذن كيف يمكن عطف معرفة على نكرة، وغلام نكرة مقصودة لا معرفة كما قال ابن مالك ونسبه إلى سيبويه،[123] ثم إن النكرة إذا بنيت على الضم كما بني اسم العلم فذلك لا يعني أنها أخذت حكمة فتصبح معرفة مثله، وابن مالك يقول: وتعريف نحو: يا رجل عند سيبويه كتعريف اسم الإشارة؛ لأنه قال: وصار كالأسماء التي هي للإشارة[124]، لكننا نستطيع وصف اسم الإشارة بمعرفة في مثل قولنا: يا هذا الظريفَ، في الوقت الذي لا نستطيع أن نقول: يا رجل المريضَ، فالأولى في (يعمر) البدلية لجواز ابدال المعرفة من

النكرة وبالعكس، ثم إن إبدال يعمر من محل (غلام) لا مانع منه، فيعرب (يعمر) المنصوب بدلا من محل (غلام) المبني على الضم في محل نصب منادى.

د- أما المثال الرابع فهو ما ذكره الأشموني وغيره [125]، في إعراب (الرجل) من قولنا:(مررت بهذا الرجل) نعتا، فقال: "عده البعض نعتًا لـ(هذا) قال: فهو عطف بيان على الأصح."[126] ونرى مع صحة كونه نعتًا كما أن فيه اعتراضا من بعضهم؛ لأن ثمة من يمنع ذلك فيه لكون (الرجل) جامدا، والنعت يصلح بالمشتق، وإعرابه بدلا هو الذي لا اعتراض عليه، بل لو ذهبت تبحث عن إعراب أمثاله عند أهل النحو لوجدتهم يعربونه بدلا قولا واحدا، فخذ مثلا إعراب (القرآن) في قوله تعالى((إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ))[127]، تجدهم يعربونها بدلا[128]، ثم إننا نستطيع أن نقول: مررت بالرجل، عند حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه وبعد:

فقد أنهيت البحث في عطف البيان الذي يذكره بعض النحويين مع التوابع التي اشتهر منها أربعة، وهي النعت والتوكيد وعطف النسق والبدل، وتركز البحث على بيان الفرق بينه وبين البدل الذي اشترك معه في الاعراب، وأظهر البحث ما يأتي:

1_ إن الفوارق التي ادعاها بعض النحويين لم تكن سوى وسيلة للقول بأن هناك بابا اسمه عطف البيان؛ إذ تم الرد عليها من النحويين أنفسهم لعدم الاتفاق على وجوده

2_ إن إلزام البدل بأن يكون على نية طرح المبدل منه لم يكن سوى أمر شائع لم يتم التأكد منه مع صحة شيوعه، والبحث في آراء النحاة أثبت خلاف هذا الشيوع. فكثيرة هي المواضع التي لايمكن الاستغناء فيها عن المبدل منه

3_ أظهر البحث أن الشواهد الشعرية التي يستدل بها بعض النحويين فيها ما فيها من حيث الجهل بالقائلين فضلا عن عدم الاتفاق على روايتها، ناهيك عن اتهام النحاة باختلاق بعضها، وعدم صحة الاتفاق على الحركات التي تسببت باستدلالهم بها.

4_ الشواهد القرآنية التي استدل بها بعضهم على إثبات عطف البيان وجد أنهم كما يعربون التابع فيها عطف بيان فإنهم يعربونه بدلا أيضا، وهذا دأب من استدل بها لإثبات عطف البيان وغيره، وهو ما يعكس اتفاق كثير من النحويين على أن ما يعرب عطف بيان هو بدل أيضا، بل هو الوجه المتفق عليه، ولما كان البدل هو المتفق على وجوده، فضلا عن عدم معرفة كثير من النحويين بعطف البيان، فالقول بالمعروف هو الصحيح، ورفض إقحام عطف البيان هو الصحيح أيضا للأسباب نفسها.

فأرجو أن أكون قد وفقت في بحثي لهذا الموضوع والله ولي التوفيق

الهوامش

[1] ينظر: اللسان،(عطف)،

[2] ينظر: شرح ابن عقيل،221/2، وشرح التصريح، 130/2، وهمع الهوامع، 21/2

[3] ينظر: المفصل، 22، وشرح ابن يعيش،73/3، ومغني اللبيب، 403/2

[4] ينظر: الأصول في النحو، 45/2، شرح اللمع،35/1، وشرح الجمل للزجاجي،294/1.

[5] ينظر: ،شرح اللمع ، 1 /235

[6] ينظر: الأشباه والنظائر،102/1

[7] .ينظر: شرح الكافية للرضي، 138/1

[8] ينظر المصدر نفسه، 137/1

[9] ارتشاف الضرب، 605/2

[10] ينظر: المغني، 455/2

[11] ينظر: ارتشاف الضرب، 605/2

[12] المائدة، الآية (117)

[13] ينظر: الكشاف،726/1

[14] ينظر: الكشاف، 388/1،

[15] آل عمران، الآية: (97)

[16] الكشاف، 388/1

[17] المقتضب،4 /399

[18] شرح الكافية، للرضي، 401/2

[19] هو عليّ بن مَسْعُود بن مَحْمُود بن الحكم الفرخان القَاضِي كَمَال الدّين أَبُو سعد صَاحب الْمُسْتَوْفى فِي النَّحْو، أَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ، ولم تذكر سنة وفاته . ينظر: بغية الوعاة، 206/2، والأشباه والنظائر، 99/1

[20] المستوفي في النحو، 109/1، وينظر: المقتضب، 399/4، وشرح التصريح، 130/2

[21] البقرة: (255)

[22] البيت للأعشى، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية ، 340/1 وفي الكتاب قال لا يعرف قائله، ينظر: الكتاب، 1/ 80، وشرح المفصل لابن يعيش، 3/ 67

[23] المستوفي في النحو، 22/2

[24]ينظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، 517/1، والحجة في علل القراءات السع، 203/3، ، والخزانة، 199/5 و(من الخلل المنهجي في أعاريب الفارسي)، عادل بن معتوق العيثان، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، 182/11، العدد(2)، 1430هـ – 2009م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية

[25] ينظر: الحجة في علل القراءات السبع، 203/3

[26]ينظر البحر المحيط، لأبي حيان، 93/3

[27] شرح المفصل، لابن يعيش، 67/3

[28] شرح التصريح، 130/2

[29] ينظر: المغني، 555/2، وحاشية الصبان، 88/3

[30] ينظر: شرح شذور الذهب، 563، وهو ما قال به الزمخشري وابن يعيش وأبو حيان والبيضاوي، ينظر: الكشاف، 726/1 وشرح المفصل، 14/4، وارتشاف الضرب، 1636/4، وتفسير البيضاوي، 151/2، والمخالفة في الإتباع، مظاهرها ودلالاتها،25

[31] ينظر: شرح المفصل، 3/ 66

[32] ينظر: شرح اللمع، 235/1

[33] ينظر: شرح اللمع، 235/1

[34] ينظر: ارتشاف الضرب، 1636/4

[35] المائدة: (95)

[36] ينظر: شرح الكافية الشافية، 1195/3

[37] ينظر: التفسير الكبير، 450/3، والنهر الماد، 20/4

[38] إبراهيم: (16)

[39] ينظر: الكشاف، 546/2

[40] ينظر شرح الكافية الشافية، 1195/3

[41] ينظر: الدر المصون، 80/7

[42] طه: (12)

[43] ينظر: شرح الكافية الشافية، 1190/3

[44] ينظر: التبيان، 886/2، ومشكل إعراب القرآن، 462/2

[45] ينظر: تفسير الطبري، 277/12

[46] الملك: (4)

[47] التحرير والتنوير، 197/16

[48] تفسير الماوردي، 396/3، وينظر معاني القرآن وإعرابه، 351/3،والكشاف ، 531/2

[49] مشكل إعراب القرآن، 462/2

[50] النور: (35)

[51] ارتشاف الضرب،605/2

[52] ينظر: شرح المفصل،، 3/ 71

[53] ينظر المقرب، 272، وشرح الجمل، 294/1

[54] ينظر: شرح الكافية الشافية،1195/3،

[55] ينظر: التبيان،970/2، والبحر المحيط، 454/6.

[56] ينظر: شرح شواهد المغني، 812/2

[57] ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 73/3

[58] ينظر: ديوانه، 174 ونسب إلى ذي الرمة أيضا، ينظر: شرح شذور الذهب، 438، وشرح الكافية للرضي، 138/1، وشرح شواهد المغني، 812/2

[59] شرح المفصل، 73/3

[60] ينظر: كتاب سيبويه، 186/2

[61] ينظر: المقرب، 272، وشرح الجمل، 294/1

[62] ينظر: شرح شواهد المغني، 812/2

[63] لم يذكر ابن الدهان البيت وأعرب أمثلة تشبهه، ينظر: الغرة في شرح اللمع، 2/ 855، والسيوطي نقل عنه ذلك، ينظر: شرح شواهد المغني، 812/2

[64] ينظر: ارتشاف الضرب، 605/2

[65] ينظر: تحصيل عين الذهب، 304/1

[66] ينظر: الخصائص، 340/1

[67] ينظر: شرح شذور الذهب، 438

[68] ينظر: كتاب سيبويه، 186/2

[69] ينظر: ارتشاف الضرب، 605/6.

[70] ينظر: شرح الكافية، للرضي، 138/1

[71] لم يذكر ابن الدهان البيت وأعرب أمثلة تشبهه، ينظر: الغرة في شرح اللمع، 2/ 855، والسيوطي نقل عنه ذلك، ينظر: شرح شواهد المغني، 812/2

[72] ينظر: شرح شواهد المغني، 812/2

[73] ينظر: تحصيل عين الذهب، 304/1

[74] ينظر: شرح الكافية الشافية، 1195/3

[75] ينظر: شرح شذور الذهب، ، وشرح شواهد المغني، 812/2

[76] ينظر: شرح الكافية، للرضي، 138/1

[77] ينظر: شرح شواهد المغني، 812/2،

[78] ينظر: شرح الكافية، للرضي،138/1

[79] ينظر: شرح الكافية الشافية،1195/3

[80] ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، 202

[81] ينظر: الخزانة، 193/2

[82] ينظر: شرح شواهد المغني، 812/2

[83] معمر بن الْمثنى اللّغَوِيّ الْبَصْرِيّ أَبُو عُبَيْدَة أَخذ عَن يُونُس وَأبي عَمْرو بن العلاء. وَهُوَ أول من صنّف غَرِيب الحَدِيث. ومما صنّف: الْمجَاز فِي غَرِيب الْقُرْآن، وفعل وأفعل، ومَا تلحن فِيهِ الْعَامَّة، توفي سنة (209هـ) أو (210هـ) أو (211هـ). ينظر: بغية الوعاة، 295/2

[84] ينظر: تحصيل عين الذهب، 304/1، وشرح شواهد المغني،812/2

[85] شرح الكافية، للرضي، 138/1

[86] ينظر: المقتضب، 227/4

[87] ينظر: المقرب، 272، وشرح الجمل، 294/1

[88] ينظر: شرح الكافية ، للرضي، 138/1

[89] ينظر: ارتشاف الضرب، 605/6

[90] ينظر: الغرة في شرح اللمع، 755/2

[91] ينظر: شرح شواهد المغني، 2/ 812

[92] ينظر: المغني، 455/4

[93] شرح شذور الذهب، 438.

[94] ينظر: شرح الكافية، للرضي، 138/1

[95] مجموع أشعار العرب، 168

[96] ينظر: ديوان رؤبة بن العجاج، 174

[97] الْحسن بن مُحَمَّد بن الْحسن بن حيدر بن عَليّ الْعَدوي الْعمريّ الإِمَام رَضِي الدّين أَبُو الْفَضَائِل الصغاني – بِفَتْح الصَّاد الْمُهْملَة وَتَخْفِيف الْغَيْن الْمُعْجَمَة، وَيُقَال الصَّاغَانِي بِالْألف – الْحَنَفِيّ. ومن تصانيفه: مجمع الْبَحْرين فِي اللُّغَة، التكملة على الصِّحَاح، الْعباب، توفي سنة 605هـ، ينظر: بغية الوعاة، 519/1

[98] ينظر: الخزانة،193/2

[99] ينظر: شرح شذور الذهب، 438

[100] ينظر: المقتضب، 227/4

[101] ينظر: كتاب سيبويه، 185/2

[102] ينظر: شرح شواهد المغني، 812/2،

[103] ينظر: شرح المفصل،73/3، وارتشاف الضرب، 605/2

[104] ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، 453/2

[105] ينظر: المقتضب، 227/4

[106] ينظر: شرح ابن عقيل، 220/2

[107] ينظر: شرح الكافية الشافية،343/1

[108] ينظر: المقتضب، 227/4

[109] الخزانة، 156/5

[110] م.ن

[111] ينظر: المقتضب، 399/4، والكشاف، 726/1 وشرح المفصل، 14/4، وارتشاف الضرب، 1636/4، وتفسير البيضاوي، 151/2، شرح التصريح،130/2، والمخالفة في الإتباع مظاهرها ودلالاتها،25

[112] ينظر: ارتشاف الضرب، 405/2، وشرح الشواهد للعيني،87/3، والسيرة النبوية، لابن هشام، 26/2،

[113] ينظر: شرح الشواهد، للعيني، 87/3

[114] الحسين بن ابي القاسم البغدادي، المعروف بالنبلي (عز الدين) ، فقيه، اصولي، نحوي لغوي، عارف في الطب، تولى القضاء ببغداد، ومن تصانيفه: كتاب الهداية في الفقه، ينظر: معجم المؤلفين، 41/4

[115] ينظر: شرح الشواهد، للعيني،87/3

[116] ينظر: شرح اللمع، لابن برهان، 235/1

[117] . ينظر: كتاب سيبويه، 182/2

[118] ينظر: شعر الأحوص، 38

[119] شرح المفصل، لابن يعيش، 73/3

[120] . ينظر: كتاب سيبويه،182/2

[121] ينظر: شرح ابن عقيل، 221/2

[122] شرح ابن عقيل، 222/2

[123] ينظر: شرح الكافية الشافية،1195/3،

[124] ينظر: شرح الكافية الشافية، 1195/3

[125] ينظر: شرح الأشموني،72/3

[126] م. ن

[127] الإسراء: (9)

[128] ينظر: إعراب القرآن، للدعاس، 184/2

المصادر

_ ارتشاف الضرب لأبي حيان، 745هـ، تحقيق مصطفى خماس، القاهرة، 1987

- الأشباه والنظائر، السيوطي، 911هـ، بيروت، الكتب العلمية، 1990م
- الأصول في النحو، لابن السراج، 316هـ، تح: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1987م
- إعراب القرآن الكريم، للدعاس، أحمد عبيد الدعاس– أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي – دمشق، ط1، 1425 هـ
- أوضح المسالك لابن هشام، 761هـ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، 1967م
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: د. موسى العليلي، بغداد، 1982م
- البحر المحيط، لابي حيان، 745هـ، دار الفكر، السعودية، 1972م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، 911هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، 1964م
- التبيان في إعراب القرآن المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ) المحقق : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» المؤلف : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ) الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: 1984 هـ
- تحصيل عين الذهب للأعلم الشمنتري، مصر، المطبعة الأميرية.

- تسهيل الفوائد لابن مالك، 672هـ، تح: محمد بركات، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت، 1967م
- تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
- التفسير الكبير، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - 1420 هـ
- تفسير الماوردي = النكت والعيون : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ) المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان
- حاشية الخضري، محمد الخضري علي، 1345هـ، دار إحياء الكتب العربية، مصر
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان،1206هـ، دار إحياء الكتب المصرية، مصر

المتوفى: 377هـ) المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي راجعه ودققه: عبد العزيز رباح أحمد يوسف الدقاق الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م

- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، 1093هـ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر
- الخصائص، لابن جني، 392هـ، تح: محمد علي النجار، بيروت، 1952م
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق
- ديوان رؤبة بن العجاج . بعناية وتصحيح: وليم بن الورد البروسي. دار النشر: تصوير دار ابن قتيبة
- السيرة النبوية، لابن هشام،213هـ، تح: مصطفى السقا، مصر، مطبعة البابي الحلبي، 1955م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 769هـ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، انتشارات استقلال، طهران، 1381هـ
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 900هـ، دار إحياء الكتب المصرية، مصر

- شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن مالك (ابن الناظم)، 686هـ، صححه محمد سليم، بيروت
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، 905هـ، دار إحياء الكتب ، مصر
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 669هـ، تح: صاحب أبو جناح، بغداد، 1980م
- شرح شذور الذهب، لابن هشام، 761هـ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر،
- ، شَرْح الشَّواهِد الشّعْرية في أُمَّات الكتب النّحويَّة «لأربعَةِ آلافِ شاهِدٍ شِعري» خرجَ الشّواهد وَصنّفَها وَشرحَهَا: محمَّد محمَّد حَسن شُرّاب
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، 911هـ، تح: أحمد ظافر كوجان، بيروت
- شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب المصرية، مصر
- شرح الكافية، للرضي الإستراباذي، 686هـ، تح: حسن بن محمد الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1966م
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، 672هـ، تح: د. عبدالعزيز أحمد هريدي، السعودية، 1982م
- شرح اللمع، لابن برهان، 456هـ، تح: د. فائز فارس، الكويت، 1984م
- شرح المفصل، لابن يعيش،643هـ، بيروت، 1988م
- شرح الوافية لابن الحاجب، 646هـ، تح: موسى العليلي، النجف 1400هـ
- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه: عادل سليمان جمال، قدم له: د. شوقي ضيف، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط2، 1990م
- الشعر والشعراء لابن قتيبة، 276هـ، دار الثقافة، بيروت، 1969
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، 232هـ، تحق محمود محمد شاكر مطبعة المدني مصر 1974
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، 379هـ، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، مصر 1973
- الغرة في شرح اللمع ، لابن الدهان البغدادي، (ت506هـ)، دار التدمرية، ط1، 2011م
- الكافية في النحو لابن الحاجب، 646هـ، تح: صالح الشاعر، مكتبة الاداب، القاهرة، 2010م
- كتاب سيبويه ،لسيبويه، 185هـ، تح: عبدالسلام محمد هارون، مصر، 1988
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: 377هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1408 هـ - 1988 م،
- الكشاف، للزمخشري، 538هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ
- لسان العرب، لابن منظور، 711هـ، دار صادر، بيروت، 1411هـ

- مجموع اشعار العرب، وليم بن الورد، ألمانيا 1903
- المخالفة في الإتباع ومظاهر دلالتها، د. خديجة فرحان الحميد، دار الجنان للتوزيع والنشر، 2016

المستوفي بالنحو، كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، تحقيق د. محمد بدوي المختون، مصر، 1987م

- مشكل إعراب القرآن المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية، 1405
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت الطبعة: الأولى 1408 هـ – 1988 م
- مغني اللبيب ابن هشام، 671هـ، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، طهران، 1440هـ
- المفصل في العربية، للزمخشري، 538هـ، دار الجيل، بيروت
- المقتضب للمبرد، 285هـ، تحقيق عبدالواحد عظيمه، بيروت
- المقرب لابن عصفور،669هـ، تح: د. أحمد عبدالستار الجواري ود. عبدالله الجبوري بغداد 1971م
- من الخلل المنهجي في أعاريب الفارسي، عادل بن معتوق العيثان، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، 182/11، العدد(2)، 1430هـ – 2009م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية
- النهر الماد من البحر المحيط، لابي حيان، 745هـ، تحقيق: د. عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995
- همع الهوامع، للسيوطي، 911هـ، صححه بدرالدين الداغستاني، طبعة بولاق

References

-Abu Hayyan(d. 745 AH). *Al-Bahr ul-Muheet*. Riyadh: Dar ul-Fikr, 1972.

----------. *An-nahr ul-Maad min al-Bahri il-Muheet*. Ed. Dr. Mmer al-As'ad. Beirut: Dar ul-Jeel, 1995.

----------.*Irtishaf udh-Dharb*. Ed. Mustafa Khammas. Cairo 1987.

-Ad-Da'as, Ahmad Obeid, Ahmad Mohammad Hmeidan & Isma'il al-Qasim. *I'irab ul-Qur'an il-Kareem.* Damascus: Dar ul-Munir, 1425 AH.

-Al-A'alam ush-Shamantari. *Tasheelu 'Ein ith-Thahab*. Cairo: Al-Matba'at ul-Amiriya.

-Al-Aini. *Sharh ush-Shawahid*. Cairo: Dar Ihya' i-Kutub.

-Al-Akbari, Abul Baqa' Abdullah in Al-Husein bin Abdullah (d. 616 AH). *A-Tibyanu fi I'irab il-Qur'an*. Ed.Ali Mohammad Al-Bajawi. Matba'at Isa al-Babi Al-Halabi.

-Al-Astarabathi, Ar-Radhi (d. 686 AH). *Sharh ul-Kafiyya*. Ed. Hasan bin Mohammad Al-Hafdhi. Riyadh: Jami'at ul-Imam Mohammad bin So'ud, 1982.

-Al-Azhar, Khalid (d. 905 AH). *Sharh ut-Tasreeh alat-Tawdheeh*. Cairo: Dar Ihya' il-Kutub.

-Al-Baghdadi, Ibnad-Dahhan (d. 506 AH). *Al-Gharratu fi Sharh il-Luma'*. Dar ut-Tadmuriya, 2011.

-Al-Baghdadi, Abdul-Qadir (d. 1093 AH). *Khazanat ul-Adab*. Ed. Mohammad Mohyiddin Abdul-Hameed. Cairo.

-Al-Barousi, Williambin al-Ward (ed.). *Diwan Ro'batu bin al-'Ajjaj*. Dar Ibnu Qutaiba.

-Al-Ethan, 'Adil bin Ma'tuq. "Min al-Khalal il-Manhaji fi'A'areeb il-Farisi", *Majallat ud-Dirasat il-Lughawiya* 11/182,No. 2, 2009. RiyadhMarkaz ul-Malik Faisal lid-Dirasat il-Islamiya.

-Al-Farisi, Al-Hasan bin Ahmad bin Abdul-Ghaffar (d. 377 AH). *Al-Hujja lil Qurra' is-Sab'aa. Eds. Badruddinal-Qahwachi, Basheer Jwejani Rajiha*. Damascus: Dar ul-Ma'mun lit-Turath,1993.

--------.*Kita bush-Shi'r: Sharh ul-Abyati il-Mushkilat il-'Irab*. Ed. Mohammad Mahmud at-Tanahi. Cairo:Maktabat ul-Khanchi, 1988.

-Al-Farkhan, Kamaluddin Abu Sa'ad Ali bin Mas'ud bin al-Hakam. *Al-Mustawfi bin-Nahwi.* Ed. Dr. Mohammad Badawi al-Makhtun, Cairo, 1987.

-Al-Hameed, Khadija Farhan. *Al-Mukhalafatu fil Itba'i wa Madhahiru Dalalatiha*. Dar ul-Jinan, 2016.

-Al-Khidhri, Mohammad Ali. *Hashiyat ul-Khidhri*. Cairo: Dar Ihya' il-Kutub l-Arabiya, 1345 AH.

-Al-Mawardi, Abul Hasan Ali bin Mohammad al-Basri al-Baghdadi (d. 450 AH). *Tafseer ul-Mawardi: An-Nukat wal'Oyun*. Ed. Sayid bin Abdul-Maqsud bin Abdur-Raheem. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya.

-Al-Mubarrad (d. 285 AH). *Al-Muqtadhab*. Ed. Abdul WahidOdheima. Beirut.

-Al-Qairawani, Abu Mohammad Makki in Abi Talib Hamoush bin Mohammad bin Mukhtar al-Qaisi (d. 437 AH). *Mushkilu I'irab il-Qur'an*. Ed. Dr. Hatam Salih Adh-Dhamin. Beirut: Mo'assasat ur-Risala, 1405 AH.

-Ar-Razi, Abu Abdullah Mohammad bin Omer Fakduddin (d. 606 AH). *At-Tafseer ul-Kabir: Mafateeh ul-Ghaib.* ed. Ahmad Mohammad Shakir. Beirut: Dar Ihya' it-Turath il-Arabi, 1420 AH.

-As-Sabban, Mohammad bin Ali (d. 1206 AH). *Hashiyat us-Sabban al Sharh il-Ashmuni.* Cairo: Dar Ihya' il-Kutub.

-As-Sameen al-Halabi, *Abul Abbas Shihabuddin Ahmad binYousif* (d. 756 AH). *Ad-Durr ul-Masun fi 'Ilm il-Kitab il-Maknun*. Ed. Dr. Ahmad Mohammad Al-Kharrat. Damascus: Dar ul-Qalam.

-As-Sayuti (d. 911 AH). *Al-Ashbahu wan Nadha'ir*. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1990.

----------. *Bughyat ul-Wo'aat fi Tabaqat il-Lughawiyien wan Nuhat*. Ed. Mohammad abul-Fadhl Ibrahim. Beirut, 1964.

----------.As-Sayuti. *Hama' ul-Hawami'*. Ed. Badruddin ad-Daghistani. Bolaq.

----------. *Sharhu Shawahid il-Mughni*. Ed. Ahmad Dhafir Kojan. Beirut.

-At-Tabari, Mohammad bin Jareer bin Yazid bin Kathir abu Ja'far (d. 310 AH). *Tafseer ut-Tabari*. Ed. Ahmad Mohammad Shakir. Beirut: Mo'assasat ur-Risala, 2000.
-Az-Zabidi, Abu Bakr (d. 379 AH). *Tabaqat un-Nahwiyiena wal-Lughawiyien*. Ed.Mohammad abul Fadh Ibrahim. Cairo, 1973.
-Az-Zajjaj, Ibrahim Ibus-Sari bin Sahl (d. 311 AH). *Ma'ani il-Qur'ani wa I'irabohu*. Ed. Abul-Jaleed Abra Shalabi. Beirut: 'Alam ul-Kutub, 1988.
-Az-Zamakhshari (d. 538 AH). *Al-Mufassal fil Arabiya*. Beirut: Dar ul-Jeel.
----------. *Al-Kashaaf*. Beirut: Dar ul-Kitab il'Arabi, 1407 AH.
-Ibnu 'Aqeel (d. 769 AH). *Sharhu Ibni 'Aqeel ala Alfiyati Ibni Malik*. Ed. Mohammad Mohyiddin Abdul-Hameed. Tehran: Intisharat Istiqlal, 1381 AH.
-Ibnu 'Ashur At-Tunisi, Mohammad at-Tahir (d. 1393 AH). *At-Tahreer wat Tanweer*. Tunis: Ad-Dar ut-Tunisiya, 1984.
-Ibnu Burhan (d. 456 Ah). *Sharh ul-Luma'*. Ed. Dr. Fa'iz Faris.Kuwait, 1984.
-Ibnu Husham (d. 213 Ah). *As-Serat un-Nabawiya*. Ed. Mustfa As-Saqqa. Cairo: Matba'at ul-BabiAl-Halabi, 1955.
-Ibnu Husham (d. 761 AH). *Awdhah ul-Masalik*. Ed. Mohammad Mohyiddin Abdul-Hameed. Cairo, 1967.
----------. *Sharhu Shuthour ith-Tahab*. Ed. Mohammad Mohyiddin Abdul-Hameed. Cairo.
-Ibnu Husham (d. 671 AH). *Mughni il-Labeeb*. Ed. Mohammad Mohyiddin Abdul-Hameed. Teheran, 1440 AH.
-Ibnu Jinni (d. 392 AH). *Al-Khasa'is*. Ed. Mohammad AliAn-Najjar. Beirut, 1952.
-Ibnul Hajib (d. 646 AH). *Al-Kafiyatu fil Nahwi*. Ed. Salih al-Sha'ir. Cairo: Maktabat ul-Aadaab, 2010.
----------. *Al-Edhahu fi Sharh il-Mufassal*. Ed. Mousa al-Aleli. Baghdad, 1982.
----------.*Sharh ul Wafiya*. Ed.Mousa al-Aleli. Najaf 1400 AH.
-Ibnu Malik (d. 672 AH). *Sharh l-Kafiyat ish-Shafiya*. Ed. Abdul-Aziz Ahmad Hwedi. Riyadh: 1982.
----------. *Tasheel ul-Fawa'id*. Ed. Mohammad Barakat. Beirut: Dar Ihya' it-Turath il-Arabi, 1967.
-Ibnu Mandhur (d. 711 AH). *Lisan ul-Arab*. Beirut: Dar Sadir, 1903.
-Ibnu Osfur (d. 669 AH). *Al-Muqarrab*. Ed. Ahmad Abdus-Sattar al-Jawari & Abdullah Al-Jubouri. Baghdad, 1971.
----------. *Shrhu Jumal iz-Sujaji*. Ed. Sahib abu Janah. Baghdad, 1980.
-Ibnu Qutaiba (d. 276 AH). *Ash-Shi'ru wash-Sho'araa'*. Beirut: Dar uth-Thaqafa, 1969
-Ibnu Sallaam Aj-Jamhi(d. 232 AH). *Tabaqatu Fuhal ish-Sho'araa'*. Ed. Mahmud Mohammad Shakir. Cairo: Matba'at ul-Madani, 1974.
-Ibnus-Sarraj (d. 316 AH). *Al-Osulu fin Nahwi*. Ed. Dr. Abdul-Husein al-Fatli. Beirut: Mo'assasat ur-Risala, 1987.
-Ibnu Ya'ish (d. 643 AH). *Sharh ul-Mufassal*. Beirut, 1988.
-Jamal, Adil Suleiman (ed.). *Sharh ul-Ahwas il-Ansari*. Cairo: Al-Khanchi, 1990.
-Saibawaih (d. 185 AH). *Al-Kitaab*. Ed. Abdus-Salam Harun. Cairo, 1988.
-Shurrab, Mohammad Mohammad Hasan. *Sharh ush-Shawahid ish-Shi'riyati fi Ommahat il-Kutub in-Nahwiya (arba'atiAlaafi Shihidin Shi'riy).*